

التفتيت بالأقليات

(الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول)

Professor Shaher Ismael Al-Shaher

د. شاهر إسماعيل الشاهر

كلية الدراسات الدولية بجامعة صان يات صين - الصين

College of International Studies, Sun Yat-Sen University

البريد الإلكتروني: Sh.alshahe77@gmail.com

تاريخ النشر

تاريخ القبول

تاريخ الإيداع

2019/12/01

2019/06/10

2019/05/27

الملخص:

يرمز الاستقرار الداخلي في الدولة إلى مدى تماسك المجتمع بكافة مكوناته داخل هذه الدولة، وترابط السكان فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. وفي حال توفر ذلك في دولة معينة فإننا نقول عن هذه الدولة أنها تتمتع بوحدة وطنية. والوحدة الوطنية، هي أساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد أو تتعرض وحدثها الوطنية للاهتزاز تزول أو تهزم.

ومع تزايد الاتجاه نحو تسييس "الديمقراطية"، فقد بدأت الدول الكبرى باستخدام الأقليات كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، عبر تحريض هذه الأقليات لتجاهر بالمطالبة بحقوقها، بعد أن كانت مضطهدة من قبل أنظمة سياسية لا تؤمن بالمواطنة والحقوق المشروعة، فوجدت الأقليات نفسها أمام خيارين، السكوت على الوضع القائم وتقبل الظلم والاضطهاد أو اللجوء إلى الأجنبي وخيانة الأوطان.

الكلمات المفتاحية: الأقليات ؛ الاستقرار السياسي ؛ عدم الاستقرار السياسي ؛ التدخل.

Fragmentation by using minorities

(The impact of minorities on the political instability of States)

Summary:

The internal stability of the state symbolizes the cohesion of society in all its components within this state, And the interdependence of the population on the one hand, and amongst themselves and the Authority on the other, and between the institutions of this authority on the third.

The three are organically linked that ensures this state and its society stand in front of the various fluctuations and variables collectively.

If this is available in a particular country, we say that it has a national unity, so the national unity is the basis for the existence and continuity of the State.

States that undermined national unity or lost it, are exposed to eliminated or defeated.

As the trend toward politicization of "democracy" has grown, major powers have begun to use minorities as a pretext to interfere in the internal affairs of States, by inciting these minorities to claim their rights, having been persecuted by political regimes that do not believe in citizenship and legitimate rights. Minorities have found themselves faced with two choices: silence on the status quo, accepting injustice and persecution or resorting to foreigners and treason.

key words : Minorities ; political stability ; political instability ; intervention.

المقدمة:

إن تحقيق الاستقرار لا يمكن أن يكون بالقمع وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة. فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول، نجد التداعي والاهتراء والضعف. وفي المقابل نجد دولاً لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام.¹ فالاستقرار أمر تسعى إليه الأمم والشعوب؛ لأنه يُوفّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات.² فهو حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وتكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها وهي الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أن قضية الأقليات أصبحت قضية تهدد الأمن القومي للدول، تحت شعار تدويل تلك المشكلات، وهي الذريعة التي تستخدمها الدول الكبرى لابتزاز الحكومات في هذه الدول.

فرضية البحث:

رغم أن الدول الغربية لديها الكثير من الأقليات، إلا أن هذه القضية لا تثار إلا عندما يتعلق الأمر بدول العالم الثالث، للضغط على الحكومات والسعي لتفتيت الدول.

- تستخدم الدول الكبرى والمنظمات الدولية "قضية الأقليات" وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ليس حفاظاً على مصالح تلك الأقليات، بل لابتزاز تلك الدول.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن بعض الأقليات أصبحت تعبت بالأمن القومي للبلاد التي تعيش فيها، لأهداف خاصة بها؛ أو خدمة لأجندات خارجية، مما أثر على حالة الاستقرار السياسي لهذه الدول.

سؤال البحث:

يسعى البحث للإجابة على السؤال التالي:

لماذا لم تندمج الأقليات في مجتمعاتها؟ هل المشكلة تكمن في تلك الأقليات أم بالسياسات المتبعة من قبل النظم الحاكمة؟ وما السبيل لتحقيق هذا الاندماج؟

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على عدد من المناهج، وهي:

- منهج تحليل النظم: لدراسة أثر الأقليات على ظاهرة الاستقرار السياسي.
- المنهج التاريخي: لدراسة تطور حالة الأقليات عبر الزمن، والعوامل المؤثرة في ذلك.
- المنهج المقارن: للمقارنة بين سلوك الأقليات بين دولة وأخرى، وسلوك أقلية وأقلية أخرى، وسلوك الأقلية في دولة واحدة بفترتين مختلفتين.

أولاً. الجغرافيا السياسية للأقليات (التركيب الأثنوغرافي):

الجغرافية السياسية تهتم بمستقبل الدول سياسياً، وتهتم باستشراف المستقبل، بمعنى أنها تتعامل مع الدول كظواهر ليست ثابتة أو ساكنة وإنما تخضع للتمدد والانكماش، وظاهرة الأقليات (كأي أقلية) أيضاً ليست ثابتة وساكنة وتخضع للتمدد والانكماش³.

وكل ما يتعلق بدراسة الأقليات وتوزيعها وأسباب نشأتها واستشراف مستقبلها يُدرس في فرع الجغرافيا السياسية. فوفق إحصائيات منظمة اليونيسكو يوجد في العالم أكثر من عشرة آلاف أقلية عرقية ولغوية ودينية⁴.

وتتدرج الأقليات تحت إطار كلي جامع في المجتمعات الإنسانية؛ سواء كانت هذه المجتمعات إسلامية أو غير إسلامية، فلا تكاد أمة من الأمم على وجه الأرض تخلو من وجود أقليات فيها، سواء أكانت هذه الأقلية أقلية لغوية مثل الأقلية الفرنسية في كندا، أم أقلية عرقية مثل: الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، أم أقلية طائفية مثل: الشيعة في المملكة العربية السعودية، أم أقلية قومية مثل: الأقلية الكردية في العراق، أو الأكراد في تركيا. فالأقليات ظاهرة جغرافية اجتماعية، بشرية، سياسية، اقتصادية، عالمية.

أ. تعريف الأقلية:

تختلف تعريفات الأقلية بحسب الانتماء والموقع والهدف والوظيفة الذي ينطلق منه التعريف، ويمكن إيجاد بعض التعاريف للأقلية⁵:

تقول المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات (الواردة الإعلان العالمي)، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني والاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء. فضلاً عما تقدم، فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو للبقعة التي ينتمي إليها الفرد، سواء أكان هذا البلد أو البقعة مستقلاً أم تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأقليات بأنها: جماعات متوطنة في المجتمع، تتمتع بتقاليد خاصة، وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما، وترغب في دوام المحافظة عليها.

أما محكمة العدل الدولية فتعرف الأقليات بأنها: مجموعة من الأفراد يعيشون في قطر ما أو منطقة، وينتمون إلى أصل، أو دين، أو لغة، أو عادات خاصة، وتوحدتهم هوية قائمة

على واحدة أو أكثر من هذه الخصائص. وفي تضامهم معاً يعملون على المحافظة على تقاليدهم، والتمسك بطريقة عبادتهم، والتأكيد على تعليم ونشأة أولادهم طبقاً لروح هذه التقاليد، مقدمين المساعدة لبعضهم البعض، والعيش المشترك وفقاً للقوانين المتبعة داخل بلدهم.

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقليات بالقول: الأقلية جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع، عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً. وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم، يخضعون لبعض أنواع الاستبعاد والاضطهاد والمعاملة التمييزية.

أما مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات فتعرف الأقليات بأنها: جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبنائها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم.

مما تقدم نرى أنه ليس هناك مقياس ثابت نرجع إليه في تعريف الأقلية، فمفهوم الأقلية لم يأت من العدد فقط، فهناك جماعات بالملايين وتدرج ضمن الأقليات كالأكراد، في تركيا والعراق وإيران وسورية؛ والأمازيغ في دول شمال أفريقيا. فيمكن تعريف الأقلية بأنها: سلالة بشرية أو قومية معينة، تقطعها الحدود السياسية وتلتحقها بقومية أخرى، أو دولة أخرى.

ب. مطالب الأقليات: تختلف مطالب الأقليات من بلدٍ لبلدٍ لآخر، فمن المطالبة بالاستقلال عن البلدان التي يعيشون فيها (الأكراد)، إلى المطالبة بحقوق ثقافية تتعلق بالهوية كما الأمازيغ، حيث يطالبون باعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية.

ج. العوامل التي تؤدي إلى تشكيل أقلية معينة:

إن عملية التخلي عن هوية الأقلية لصالح هوية الأغلبية كانت أمراً شائعاً في القرن الماضي، لكن الأقليات، في كل أرجاء العالم بما في ذلك الأقليات في الولايات المتحدة، ترفض اليوم التخلي عن هويتها.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تشكيل أقلية معينة، وهذه العوامل هي:

1- اللغة.

2- الإثنية.

3- الدين.

د. العوامل التي تؤدي إلى ظهور الأقليات، هي:

محور قضية الأقلية بني على صفات خاصة، نتج عنها عدم التفاعل الاجتماعي مع مجتمع الأكثرية. وهذه الصفات قد تكون عرقية، وهي سمات واضحة في مجتمع جنوب أفريقيا والأمريكتين، أو تكون لغوية مثل جماعات الوالون في بلجيكا، أو تبنى على فوارق ثقافية كحال جماعات اللاب في إسكندنافية. وأبرز هذه السمات الملمح الديني، وهذا شأن الأقليات المسلمة في بعض أنحاء العالم، وبصفة خاصة في شعوب جنوب شرقي آسيا، فالأقليات المسلمة تنتمي إلى أصول عرقية واحدة تربطها بالأغلبية، لكن التفرقة هنا تأتت من الفوارق الدينية، والقضية هنا عقائدية⁶.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى ظهور أقلية معينة، وهذه العوامل هي:

1- الصراع بين الجماعات.

2- الغزو أو العزلة الجغرافية.

3- النزوح من منطقة لأخرى.

4- النقل القسري لفئة من السكان.

هـ. الخصائص التي تشترك فيها الأقلية:

تشترك الأقليات بخصائص عدة، أهمها⁷:

1- العادات والتقاليد.

2- نوع العامل المؤثر وقوته (اللغة، الدين، الإثنية).

3- المشاعر المشتركة.

4- التاريخ.

5- الموقع الجغرافي.

و . الظهور السياسي للأقليات:

الظهور السياسي للأقليات ظاهرة عالمية، إذ أن هذه الأقليات في جميع دول العالم النامي أصبحت أكثر تصريحاً ومطالبة بحقوقها وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية⁸.

إلا أنه مع ظهور أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح من الصعب إنكار حق الأقليات العرقية أو الدينية في المساواة. وقد بدأت هذه الأقليات تطالب بالاعتراف بهويتها وحقوقها⁹. وحتى الغرب ليس محصناً من هذه الاتجاهات، إذ إننا نجد في بريطانيا على سبيل المثال، أن الويلزيين والأسكتلنديين حصلوا على حكم ذاتي، وأصبحت لهم برلماناتهم الخاصة بهم خلال العقد الأخير. كما أن الكتالونيين في إسبانيا يطلقون اسم الدولة على إقليم كاتالونيا. وتواجه فرنسا ضغوطاً لمنح البريتانيين والكورسيكيين حقوقهم الثقافية. أما في الولايات المتحدة التي يعتبر كل مواطن فيها تقريباً مهاجراً، فلا توجد فيها أقلية عرقية متركزة في منطقة واحدة، ولذلك فإنه من غير المحتمل مطالبة أي مجموعة عرقية فيها بحكم ذاتي أو حتى بالانفصال على الرغم من أن المكسيكيين المتمركزين في جنوب غرب الولايات المتحدة قد يطالبون يوماً ما بالاستقلال الثقافي.

إن الأقليات العرقية الأميركية تمارس الحياة السياسية وتبحث عن نفوذ، واللوبيات العرقية في كل مكان، فهناك الكوبيون والإيطاليون واليهود والعرب والصينيون والكوريون والمكسيكيون وغيرهم.

ثانياً. مفهوم الاستقرار

ورد في القاموس: استقر، يستقر، استقراراً، استقر الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه إذا لم يتغير أو يتم تغييره، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة.

وقد اصطلح على الاستقرار في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل

المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار.¹⁰

أ. الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي هو: قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور. أما الديمقراطية فهي التداول السلمي للسلطة بين نخب سياسية متصارعة، تحتكم للإرادة العامة في بقائها وخروجها من السلطة. فتمتع الدولة باستقرار داخلي، يؤدي إلى منحها فرصاً أكثر لخدمة مصالحها الاستراتيجية، في علاقتها الخارجية، وبالتالي لعب دور استراتيجي أقوى، وتمتعها بتقل أكبر ضمن الحسابات الإقليمية. وعلى الرغم من وجود تعريف نظري عام واضح ومحدد للاستقرار الداخلي، وهو الذي تم التقديم به، إلا أن المعايير العملية لدراسة الاستقرار الداخلي لدولة ما، والمقاييس التي يمكن اعتمادها للحكم على الواقع الداخلي لهذه الدولة بأنه واقع مستقر أو لا، هي في الحقيقة معايير ومقاييس عديدة ومتشعبة ومتداخلة، تشير إلى مدى استقرار كل من المجتمع ومؤسسات الدولة واستقرار العلاقة بينهما، وهي معايير:¹¹

- اجتماعية: تتمثل بمستوى التعاون والاندماج الفعلي بين مختلف فئات المجتمع ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات السياسية والثقافية والاقتصادية.
- سياسية: كحس تمثيلي لمؤسسات لمختلف فئات المجتمع، وإيجابية العلاقة بين هذه المؤسسات.

ويتأثر واقع الاستقرار في المجتمع بعوامل ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة ترتبط بالبنى الفكرية السائدة في المجتمع الثقافي وتطوير الوضع الاقتصادي، واستقرار النظام السياسي في الدولة، ومدى احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، والتداول السلمي للسلطة، ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: هل هي متداخلة فيها أم لا؟ وكيف يحدث هذا التدخل: هل هو على شكل ضغوط، أم يتخذ شكل انقلابات؟ وما هي ديمومة هذا التدخل: مؤقت أم طويل المدى؟.

ب. مؤشرات الاستقرار السياسي

يخطئ من يعمم أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي. بل من الممكن الجدل أن الديمقراطية أحد مسببات عدم الاستقرار السياسي، حتى في المجتمعات العريقة ديمقراطياً. وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، ويمكن إجمالها كالتالي:¹²

1- نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي. وقد عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، ففي الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 رُصد (151) انقلاب أي بمعدل (8) انقلابات سنوياً.

إن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي، لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية، وتغير النظام من شكل لآخر أو سقوطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيار، رغم أنه يتداعى بشكل بطيء، مثل الجمهورية الفرنسية الثالثة التي استمرت لمدة (70) سنة .

2- المؤسساتية.

كلما اقترب نظام الحكم في مجتمع ما إلى المؤسساتية، كان هذا مؤشراً للاستقرار السياسي، والعكس صحيح. المؤسساتية تعني: أن صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون والبعد عن شخصنة عملية صناعة القرار كلما اقترب ذلك النظام السياسي من حالة الاستقرار، حتى ولو لم يكن ديمقراطياً.

3- شرعية النظام السياسي:

شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. وهناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمننا هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق.... وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية. فرفض المواطنين أو عدم تقبلهم طوعية، واختياراً لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع من خلال الفكر الحر عن طريق المشاركة والإقناع سيؤدي إلى العنف.¹³

4- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات - لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة- كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية. فالنظام الذي لا يستطيع تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي قد تطيح به وببنائه الأساسية، سيفسح المجال أمام عدم استقرار سياسي وولادة نظام جديد على أسس جديدة، وإن النظام الذي لا يرضي تطلعات المواطنين سيؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل أو القصير.¹⁴

ومن معايير الاستقرار السياسي ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية.

5- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية في السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار

السياسي.¹⁵ فسقوط الحكومات بمعدلات كبيرة، وقصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة، والتقلبات في النظام بشكل كبير أي أقل من مدته القانونية المعترف بها دستورياً من خلال النص عليها في صلب الدستور، وتتراوح هذه المدة في معظم الدول بين أربعة إلى سبعة سنوات وعلى هذا فإن أي حكومة تقل مدتها عن الثمانية أشهر فهذا مؤشر عدم استقرارها.

6- الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أ- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

إن هاتين الحالتين قد يكون السبب فيهما في كثير من الأحيان انسلاخ أو خروج فرد أو جماعة عن الحزب الحاكم أو المؤتلف، مما يسبب خلل في نسب تشكيل الحكومة والحكومة الائتلافية.

7- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية.

8- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

يرى البعض أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه.

إن العنف السياسي هو التغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي. ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه: "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية".

والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.¹⁶

9- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية):

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطلق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات.

إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي... كما حدث في العراق والسودان أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.

10- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً، فإنه يوجه سياساته

الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلت نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

11- مدى فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية:

عن طريق حسن استخدام موارده المتاحة لمواجهة الضغوط التي تأتيه من محيط تينك البيئتين. كلما كان النظام مرناً في استخدام موارده المتاحة سواء كانت كمية (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، خدمات بلدية.... إلخ) أو معيارية (حرية، عدالة، مساواة، مشاركة سياسية... إلخ) في التعامل من تلك الضغوط الداخلية والخارجية، كلما كان ذلك أدعى لاستقراره، حتى ولو لم يكن بالضرورة ديمقراطياً.¹⁷

12- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي. وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار. وتخطئ الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير. ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم.¹⁸

ثالثاً. عدم الاستقرار السياسي

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أكثر الظواهر السياسية شيوعاً في الدول النامية. والواقع أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً. هذا المفهوم قد يضيقه البعض ليقصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى التغيرات السريعة المتتالية في عناصر الهيئة الحاكمة، وقد يوسع فيه البعض الآخر ليجتصن أيضاً عدم الاستقرار النظامي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه: من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري. وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية.

إن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بها الأنظمة البرلمانية، التي لا يتمكن فيها الناخبون من إيصال أكثرية واضحة تنتمي إلى حزب أو تيار واحد إلى البرلمان، وهذا يمكن الأحزاب الصغيرة من التحكم في تشكيل الحكومات وفي إسقاطها نتيجة عدم التفاهم في تشكيل الحكومة، لكن مما يؤخذ على هذا التعريف عدم انطباقه على معظم دول العالم سواء كانت ديمقراطية أم ديكتاتورية، فعلى سبيل المثال، إن عدم الاستقرار السياسي في الأنظمة الرئاسية التي تتبعها العديد من دول العالم، كان أكبر بكثير من الدول ذات النظام السياسي البرلماني، بسبب عدد الانقلابات فيها، كما أن الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد أو القائد أو المهيمن سواءاً كانت شيوعية أم فاشية أم غير ذلك، توجد فيها طاقات كامنة كبيرة جداً لإحداث عدم الاستقرار السياسي، فسقوط المعسكر الشيوعي عام 1989، أدى إلى تفككه وتفكك دوله إضافة إلى اندلاع حروب أهلية في معظمها.¹⁹

أولاً: مفهوم عدم الاستقرار السياسي

البعض يرى أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حرية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه. ويرى الآخرون أن الانقلابات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي، لأن أعمال الشغب مسألة نسبية وتغيير النظام من شكل

لآخر أو سقوطه لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيار رغم أنه يتداعى بشكل بطيء مثل الجمهورية الفرنسية التي استمرت لمدة 70 سنة.²⁰

وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثين لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو مفهوم قدمه عدي عبد الرحمن حسن والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار هو عدم قدرة الدولة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى، ومن هذا التعريف يدرك أنه يوجد بعض التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا ما فشلت في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار سياسي وتناقض شرعية النظام بحيث يصبح أمر تغييره مقبولا من قبل بضعة مؤثرات داخل المجتمع حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع. ويقول صموئيل هنتنغتون إن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي أن عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها.²¹

ثانياً: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

إن زيادة مؤشر العنف السياسي من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، وعندما تزداد هذه المؤشرات بشكل كبير فإن الدولة تسير نحو عدم الاستقرار السياسي. وتتوقف درجة العنف السياسي على عدة عوامل، أهمها:²²

مجال العنف: أي درجة المشاركة في العنف السياسي داخل الدولة.

وحدة العنف: أي التلف والتخريب الناتج عن أعمال العنف.

استمرارية العنف: أي الزمن الذي تستغرقه عمليات العنف السياسي.

ويرى عبد الرحمن خليفة أن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقراره، هي:²³

- 1- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.
 - 2- عدد الإضرابات العامة.
 - 3- وجود حرب عصابات.
 - 4- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي.
 - 5- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
 - 6- عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة.
 - 7- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
 - 8- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
 - 9- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.
- أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقراره فهي:
- 1- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة.
 - 2- عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجية للدولة.
 - 3- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.
 - 4- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.
 - 5- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها.
 - 6- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة.
 - 7- عدد المرات التي أُلْتُجئ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجياً.
 - 8- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.
 - 9- عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب.
 - 10- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة.
 - 11- عدد القتلى في الصراعات الخارجية.
- مكونات الاستقرار السياسي في العالمين العربي والإسلامي:

إن مكونات الاستقرار السياسي في العالمين العربي والإسلامي، هي:²⁴

1 - وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع:

بحيث أن كل طرف يقوم بدوره الطبيعي في عملية البناء والعمران. فالاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيداً عن انسجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع.. والدول التي تعيش حالة حقيقية من الوئام والانسجام على صعيد الرؤية والخيارات بين السلطة والمجتمع، هي الدول المستقرة والقادرة على مواجهة كل التحديات والمخاطر.. لذلك فإننا نرى أهمية أن تخطو الدول العربية والإسلامية والمهددة في أمنها واستقرارها، إلى بلورة مشروع وطني متكامل للمصالحة بين السلطة والمجتمع.. فالاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في مستوى الانسجام السياسي والاستراتيجي بين السلطة والمجتمع.

2- وجود الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع:

فبالأنظمة التي لا تثق بشعبها أو الشعب الذي لا يثق بحكومته، فإنه مهدد بشكل حقيقي في أمنه واستقراره.. لأن الأمن الحقيقي والاستقرار العميق هو الذي يستند إلى حقيقة راسخة وهي توفر الثقة العميقة والمتبادلة بين السلطة والمجتمع. هذه الثقة هي التي تمنح القوة لكلا الطرفين. ففوة المجتمع في انسجامه السياسي مع نظامه السياسي، وقوة النظام السياسي في ثقة المجتمع به وبخياراته السياسية والاستراتيجية.. لذلك فإن الاستقرار السياسي يتطلب وبشكل دائم العمل على غرس بذور الثقة بين السلطة والمجتمع.

ولا ريب أن خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين، يحتاج إلى مبادرات حقيقية وانفتاح متواصل ومستديم بين مختلف القوى، حتى يتوفر المناخ المواتي للثقة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع.

3 - توفر الحريات السياسية والثقافية:

لو تأملنا في العديد من التجارب السياسية على هذا الصعيد، لاكتشفنا وبشكل لا لبس فيه أن الدول التي تتوفر فيها حريات وتمنح شعبها بعض الحقوق، هي الدول المستقرة والتي تتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر.. أما الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال والتوحش وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسية فإنها دول

مهددة في استقرارها وأمنها.. لأنه لا يمكن لأي شعب أن يدافع عن دولة هو أول ضحاياها.. لهذا فإن الاستقرار السياسي هو وليد طبيعي لتوفر الحريات في الداخل العربي والإسلامي.

وأخيراً، قد تكون الأنظمة الديمقراطية أقرب لأن تكون مؤسساتها السياسية أكثر كفاءة وفعالية في القدرة على استخدام موارد النظام السياسي في ترسيخ حالة الاستقرار السياسي في مجتمع ما، لكن الديمقراطية وحدها ليست كفيلاً بذلك، بدليل عدم استقرار الكثير من الأنظمة البرلمانية في دول الغرب، وسوء حالة عدم الاستقرار السياسي في كثير من مجتمعات العالم الثالث التي لجأت إلى العنف لتحقيق التحول الديمقراطي. فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها، إلا باستقرار سياسي عميق، ولا استقرار حقيقي إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة.. لذلك فإن الخطوة الأولى والاستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة ومخاطرها المتعددة هو بناء أمننا واستقرارنا على أسس ومبادئ حقيقية تزيدنا منعة وصلابة وقدرة على المواجهة.

الخلاصة:

قد تكون الأقليات عنصر من عناصر الدولة، ومثال ذلك الأقليات البيضاء الأوروبية التي هاجرت من أوروبا واستقرت في كندا وأمريكا. وقد تكون عنصر ضعف في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، ومثال ذلك الأكراد واليونانيين في تركيا، أو الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات التي تشهد تنوعاً في التركيبة المجتمعية، يتوقف أساساً على عوامل داخلية، من خلال التأسيس لمجتمع مدني قوي، ووجود قوى ديمقراطية فاعلة وحية تؤمن بالمشروع الديمقراطي بعيداً عن الركون للذاتية، وتسعى للنضال السلمي من أجل تحقيقه، فضلاً عن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية وبطريقة متدرجة. فالنشاط السياسي للأقليات العرقية سيكون مألوفاً في كل العالم في المستقبل ويعكس الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق المجتمعات العرقية والدينية.

إن التعاطي مع الهوية الدينية يحتاج إلى جهد كبير ومتواصل ليس فقط في الإطار القانوني والسياسي، وإنما أيضاً في الإطار المجتمعي والتربوي. وهذا الجانب أكثر تعقيداً وبطئاً في التغيير، لكن هذا التغيير أبعد أثراً في مسيرة طويلة لبناء ديمقراطية مستدامة. فالاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي.

الاحالات والهوامش:

- 1 - محمد محفوظ، "في معنى الاستقرار السياسي"، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.
- 2 - شاھر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، عام 2015.
- 3 - إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص11.
- 4 - سلطان جاسم، مدخل للجغرافيا السياسية، الدوحة، 21 فبراير 2010، (مركز التنوع للدراسات).
- 5 - محمد عبدالقادر بافقيه، توحيد اليمن القديم، الصراع بين سبأ وحميز وحضرموت من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلادي، سلسلة تاريخ اليمن (2)، المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2007.
- 6 - محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، القاهرة: المكتبة النموذجية، 1977، صص61-65.
- 7 - عبدالله عطوي، الدولة والمشكلات الدولية: دراسة في الجغرافية السياسية، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1994، ص 193.
- 8 - عبدالله عامر الهمالی، الأقليات، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1985، صص10-15.
- 9 - غراهام فولر، الأقليات في العالم العربي، تاريخ 2004/10/3. على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D8%A9>
- 10 - الجيلاني بن الحاج يحيى وآخرون، القاموس الألفبائي، بيروت: الأهلية للنشر، 1997، ص 320.
- 11 - ZOUAVE P., 1998-La Resistance Stratejique, op.cit., p8-14.
- 12 - رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤثراته"، الحوار المتمدن، 2009/3/21.
- 13 - فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2008، ص244.
- 14 - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ط 6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

- 15- مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 88.
- 16 - نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- 17 - شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.
- 18 - محمد محفوظ، "في معنى الاستقرار السياسي"، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.
- 19- شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.
- 20- رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، النموذج اللبناني، المؤسسة الجامعية، لبنان، ص 18.
- 21 - شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة: دراسة في علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الاعصار للنشر والتوزيع، 2018، ص 179.
- 22 - عبد العظيم محمود حنفي، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها"، الأهرام المسائي، 2013/9/10.
- 23 - عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص 211 - 212.
- 24 - محمد محفوظ، "في معنى الاستقرار السياسي"، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.

المراجع:

أولاً. الكتب:

1. إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.
2. الجيلاني بن الحاج يحيى وآخرون، القاموس الألفبائي، بيروت: الأهلية للنشر، 1997.
3. رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، النموذج اللبناني، المؤسسة الجامعية، لبنان.
4. شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.
5. شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة: دراسة في علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الاعصار للنشر والتوزيع، 2018.
6. عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
7. فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2008.

8. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ط 6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
 9. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، القاهرة: المكتبة النموذجية، 1977.
 10. محمد عبدالقادر بافقيه، توحيد اليمن القديم، الصراع بين سبأ وحمير وحضرموت من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلادي، سلسلة تاريخ اليمن (2)، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2007.
 11. مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
 12. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
 13. عبدالله عامر الهمالي، الأقليات، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1985.
 14. عبدالله عطوي، الدولة والمشكلات الدولية: دراسة في الجغرافية السياسية، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1994.
- ثانياً. الصحف:**
1. عبد العظيم محمود حنفي، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها"، الأهرام المسائي، 2013/9/10.
 2. محمد محفوظ، "في معنى الاستقرار السياسي"، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.
- ثالثاً. الانترنت:**
1. رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤثراته"، الحوار المتمدن، 2009/3/21.
 2. غراهام فولر، الأقليات في العالم العربي، تاريخ 2004/10/3. على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A7%D8%A7>
 3. سلطان جاسم، "مدخل للجغرافيا السياسية"، الدوحة، 21 فبراير 2010، (مركز التنوع للدراسات).